



## حالة حقوق المرأة في قطر

مقدم إلى: اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW).

مقدم من: مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (حاصلة على المركز الاستشاري بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة).

مقدم عن: دولة قطر

التاريخ:

تمهيد

صدقت دولة قطر في 29 نيسان/أبريل 2009، على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأبدت تحفظاتها على المواد (1)، و(2- الفقرة أ)، و(4)، و(9- الفقرة 2)، و(15- الفقرة 1- و4)، و(16- الفقرة 1)، وقد نظرت اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في التقرير الأولي لقطر ( CEDAW/C /QAT/1) والمقدم من قبل الدولة الطرف في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، وقامت اللجنة بإصدار تقريرها الختامي (CEDAW/C /QAT/CO/1) بتاريخ 9 آذار/مارس 2014، بعد اعتمادها له في دورتها السابعة والخمسين بتاريخ 28 شباط/فبراير 2014، ثم قامت بتقديم تقريرها الدوري الثاني (CEDAW/C /QAT/2) في 31 كانون الثاني/يناير 2018.

وفي سياق هذا الاستعراض، وإيماناً منها بالدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان، تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان (مصر) هذا التقرير؛ تعقيباً على ما أوردته دولة قطر في تقريرها الدوري الثاني إلى اللجنة، ويعرض التقرير أيضاً حالة حقوق المرأة القطرية، ويقدم توصيات

المنظمة حاصلة على المركز الاستشاري الخاص في المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ 2016

**Organization in special consultative status with the Economic and Social Council since 2016**

**Address:** 148 MisrHelwan El-Zyrae Road , El Matbaa Sq, Hadayek El Maadi, 4<sup>th</sup> Floor, No 41 , Cairo, Egypt

**PO Box :** 490 El Maadi | **ص.ب :** 490 المعادي | **148 طريق مصر حلوان الزراعي - المطبعة - ح المعادي - الدور الرابع - شقة 41 - القاهرة**

**Website:** www.maatpeace.org | **E-mail :** maat@maatpeace.org

**Tel.** 00(20) (2) 25344706 | **Telefax.** 00 (20) (2) 25344707 | **Mob.** +201226521170

إلى الدولة الطرف في ضوء التقرير الأخير المقدم من قبل الدولة الطرف إلى اللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

## التمييز ضد المرأة في الدستور والقوانين الوطنية

ينص دستور قطر<sup>1</sup> في المادة رقم (34) منه على أن "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة"، وتنص المادة رقم (35) منه على أن "الناس متساوون أمام القانون، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين"، ورغم هذا لا يوجد تعريف للتمييز وفقاً للمادة رقم (1) ورقم (2) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أن مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر)، تشعر بالكثير من القلق لوجود الكثير من من الأحكام التمييزية في القوانين الوطنية القطرية، بما في ذلك قانون الأسرة<sup>2</sup> رقم (22) لعام 2006، والذي يجيز في المادة رقم (16) منه، جواز الفتاة قبل تمام ست عشرة سنة، وكذلك قانون الجنسية القطري<sup>3</sup> رقم (2) لعام 1961، والذي لا يسمح للمرأة القطرية بنقل جنسيتها القطرية إلى أطفالها، ورغم التعديلات الجديدة بموجب قانون الإقامة الدائمة إلا أنه لا يسمح لأطفال النساء القطريات وأزواجهن بالحصول على الجنسية، ويحمل هذا التعديل تمييزاً آخر واضحاً إذ أنه يجوز لأطفال الرجال القطريين وزوجاتهم الأجنيات الحصول على الجنسية<sup>4</sup>.

وفي ذات الإطار السابق، يُعتبر إنكار الحق في منح الجنسية للأطفال، هو ما وضع قطر بين الدول العشرين التي لا تزال تحرم المرأة من حق منح الجنسية لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل، وهو ما أعلنته بشأن تحفظها على المادة (9) من الاتفاقية المعنية بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تضمن للمرأة حقوق متساوية في الجنسية مع الرجل، وهذا التمييز الذي تعاني منه المرأة القطرية يقوض مساواتها وحريتها في اختيار الزوج، ويؤدي إلى مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى، ويؤثر أيضاً على الأطفال والنساء وأزواجهم الأجانب، بما في ذلك العقوبات التي تحول دون الوصول إلى التعليم العام، والرعاية الصحية، وإعاقة الحرية في الحركة والتنقل، وتفكيك وحدة الأسرة، ضمن إطار تمييزي واضح يتعارض مع نصوص الدستور القطري ذاته، والذي ينص على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولا تمييز بينهم بسبب الجنس<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> للإطلاع على كافة نصوص الدستور القطري، انظر: <https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/qa/qa009ar.pdf>

<sup>2</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الأسرة القطري، انظر:

[http://gulfmigration.org/database/legal\\_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%202022%202006\\_AR.pdf](http://gulfmigration.org/database/legal_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%202022%202006_AR.pdf)

<sup>3</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الجنسية القطري، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawView.aspx?LawID=2578>

<sup>4</sup> Rothna Begum, Qatar's Permanent Residency Law a Step Forward but Discrimination Remains, HRW, Available at:

<https://server5.kproxy.com/servlet/redirect.srv/slxv/sfbs/sjkl/p2/news/2018/09/11/qatars-permanent-residency-law-step-forward-discrimination-remains>

<sup>5</sup> The Institute on Statelessness and Inclusion, Upr-Info, Available at:

[https://www.uprinfo.org/sites/default/files/document/qatar/session\\_33\\_may\\_2019/3\\_institute\\_of\\_statelessness\\_and\\_inclusion\\_stmt.pdf](https://www.uprinfo.org/sites/default/files/document/qatar/session_33_may_2019/3_institute_of_statelessness_and_inclusion_stmt.pdf)

بالإضافة إلى أن التقرير الدوري الثاني لقطر (CEDAW/C /QAT/2)<sup>6</sup>، لم يتعرض لمسألة حق الرجل في الطلاق، بينما غير مسموح للمرأة القطرية بفعل ذلك، فضلاً عن أن الوصي الافتراضي في حالة الطلاق هو الأب وليس الأم، كما لا يزال العنف المنزلي والاعتصاب الزوجي غير مجرمين في التشريعات القطرية، فضلاً عن أن التقرير الأخير لقطر لم يتطرق إلى عدد الحالات التي مثلت فيها المرأة أمام المحاكم القطرية مطالبة بحقوقها، وما زال قانون الأسرة القطري<sup>7</sup> رقم (22) لعام 2006، يحوى احكاماً تمييزية تتعلق بحق المرأة في الطلاق والحصول على التعويضات المالية المناسبة جراء ذلك، وأيضاً لم يقدم التقرير الأخير لقطر أى من البيانات أو المعلومات بشأن حالات الطلاق في السنوات الماضية، ولم يوضح المبالغ التي دفعت للمرأة تعويضاً بعد طلاقها، كما أن تلك المبالغ تُقسم أيضاً بطريقة غير عادلة، حيث يختلف الوضع بالنسبة للرجل المتزوج من امرأة واحدة، والرجل المتزوج من عدة نساء<sup>8</sup>.

كما أن القانون رقم (2) لعام 2007<sup>9</sup>، والخاص بنظام الإسكان في قطر، يمثل تحدياً عظيماً أمام المرأة القطرية، وخاصة فئة الأرامل والمطلقات، لأن قانون الإسكان يشترط تجاوز المرأة القطرية سن الخامسة والثلاثون دون زواج، أو أن تكون مطلقة أو أرملة، ومرور خمس سنوات على واقعة وفاة الزوج أو الطلاق للحصول على سكن، أو أن تكون من القطريات المتزوجات من غير قطريين، وهو ما يعد انتهاكاً تمييزياً واضحاً ضد النساء في قطر، وجديراً بالذكر أنه من خلال تلك القوانين والتشريعات الداخلية فضلاً عن تحفظاتها العامة على بعض مواد الاتفاقية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، فإن قطر ترفض الاعتراف الكامل بالحقوق المتساوية للمرأة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية والزواج والميراث وحضانة الأطفال.

## الممارسات التمييزية والصور النمطية السيئة عن المرأة

يساور مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) القلق الشديد؛ إزاء استمرار الصور النمطية السيئة المتغلغلة في المجتمع القطري، تجاه المرأة وأدوارها في الأسرة والمجتمع، فبحسب قانون الأسرة القطري رقم (22) لعام 2006<sup>10</sup>، وفي المادة رقم (101) منه، فإن القانون القطري يسمح بالخلع، ولكن بشرط

<sup>6</sup> CEDAW 73<sup>rd</sup> Session, Qatar State Party report, U.N. Doc, Available at:

[https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fc%2fQAT%2fQ%2f2&Lang=ar](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fc%2fQAT%2fQ%2f2&Lang=ar)

<sup>7</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الأسرة القطري، انظر:

[http://gulfmigration.org/database/legal\\_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%2022%20200](http://gulfmigration.org/database/legal_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%2022%20200)

[6\\_AR.pdf](#)

<sup>8</sup> The State of Qatar, Marriage and Divorce at 14 (2016), Available at:

[https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Population/MarriagesDivorces/2016/Analytical\\_Summary\\_Marriage\\_and\\_Divorce\\_2016\\_En.pdf](https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Population/MarriagesDivorces/2016/Analytical_Summary_Marriage_and_Divorce_2016_En.pdf)

<sup>9</sup> للإطلاع على كافة نصوص القانون رقم (2) لعام 2007، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2586&language=ar>

<sup>10</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الأسرة القطري، انظر:

تعويض الزوج بدلاً من الزوجه، وذلك بما يحمل تمييزاً صريحاً حيث تقوم الزوجه بدفع الأموال للزوج مقابل الحصول على حريتها، وكما لم يتطرق التقرير الدوري الثاني لقطر (CEDAW/C /QAT/2)<sup>11</sup>، لأى بيانات أو معلومات حول مبالغ التعويض التى يتعين على المرأة دفعها للرجل مقابل الحصول على الطلاق، ولم يعرض التقرير نسبة ما يمثله مبلغ التعويض من دخلها الشهري داخل المجتمع القطرى، ولم يوضح التقرير أى معلومات عن المعايير المستخدمة من قبل السلطات لتحديد المبلغ الخاص بالتعويض الذى يتعين على المرأة دفعه، ولم يعرض التقرير المُقدم من قبل دولة قطر أى اجراءات قامت السلطات باتخاذها للحد من مبلغ تعويض الخلع الذى يُفترض على المرأة دفعه للرجل القطرى.

وبالرغم من أن الدستور القطرى فى المادتين (34) و(35) ينص على المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات وعلى المساواة أمام العدالة و القانون، إلا أن المرأة القطرية لا زالت تعاني صراحة من كافة أشكال التمييز فى القطاعين العام والخاص، فضلاً عن القوالب النمطية الجندسانية، ولم يوضح التقرير الأخير لقطر، الإجراءات التى اتخذتها للتغلب على تلك القوالب التمييزية، بالإضافة إلى أن العاملات المنزليات يواجهن نفس القوالب التمييزية، فضلاً عن العنف اللواتى يتعرضن له، كما أن التقرير الدوري الثاني لقطر ( CEDAW/C /QAT/2)، يفيد بأن المرأة القطرية قد تقلدت عدة مناصب قيادية فى قطر، ولم يتطرق التقرير إلى معلومات أو بيانات مُحدثة بشأن عدد النساء الكامل فى مجلس الشورى وجهاز الشرطة والسلطة القضائية والسلك الدبلوماسى، واتضح أيضاً من خلال تقرير الدولة الطرف (قطر) أن عدد النساء المترشحات فى الانتخابات الخاصة بالمجلس البلدى المركزى انخفض جداً، ولم تتخذ الدولة أى اجراءات لضمان وجود بيئة تمكينية للمرأة يمكن أن تعمل فيها منظمات حقوق المرأة بحرية.

كما أن قانون الأسرة القطرى رقم (22) لعام 2006، فى المواد رقم ( 26، و75، و171، و173، و176، و178، و180، و183)، يحمل انتهاكاً وتمييزاً آخر فيما يخص الوصاية على الأطفال، فالقرارات الهامة المتعلقة بحياة الطفل كلها تعود للأب منفرداً، ولديه الحق فى الحضانة بعد حدوث الطلاق، بل وتفقد الأمهات القطريات المطلقات حق حضانة أطفالهن إذا ما بلغ الطفل 13 عاماً للذكور و 15 عاماً للفتاة، أو فى حالة زواج المرأة القطرية من رجل آخر، ونفس الأمر فيما يخص الحصول على جواز سفر، فالجنسية تكون تابعة للوالد القطرى، وغير مسموح بهذا طبقاً لقانون الجنسية القطرى<sup>12</sup> رقم (2) لعام 1961، ولم يعرض التقرير الأخير للدولة الطرف (قطر) أى من الأسباب الداعية إلى ان تفقد الأم القطرية حق حضانة أطفالها، وفى يونيو/حزيران

[http://gulfmigration.org/database/legal\\_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%2022%2020](http://gulfmigration.org/database/legal_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%2022%2020)

[06\\_AR.pdf](#)

<sup>11</sup> CEDAW 73<sup>rd</sup> Session, Qatar State Party report, U.N. Doc, Available at:

[https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fQAT%2fQ%2f2&Lang=ar](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fQAT%2fQ%2f2&Lang=ar)

<sup>12</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الجنسية القطرى، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawView.aspx?LawID=2578>

2017، حثت لجنة حقوق الطفل السلطات على التحقيق في الجرائم المرتبطة بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وتقديم الجناة إلى ساحة العدالة، ولكن رغم هذا ظلت المرأة تواجه تمييزاً في القانون والواقع الفعلي، وظلت قوانين الأحوال الشخصية تتضمن تمييزاً ضد المرأة فيما يتعلق بالزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال والجنسية وحرية التنقل<sup>13</sup>.

## العنف المُمارس ضد المرأة في قطر

تُعرّب مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان (مصر) عن بالغ قلقها إزاء الثغرات الموجودة في التشريعات القطرية المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وخاصة مع عدم وجود تشريع يُجرّم العنف الممارس ضد المرأة في محيط الأسرة والاعتصاب الزوجي، ولم يعرض التقرير الأخير المُقدم من قبل الدولة الطرف أي بيانات أو معلومات عن عدد الحالات التي تعرضت للعنف الأسري أو الاعتصاب الزوجي، ولم تُوضح الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة أشكال العنف المختلفة الممارسة ضد المرأة، ولم تلقى اهتماماً بوصية اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في ملاحظاتها الختامية السابقة (CEDAW/C/QAT/CO/1)<sup>14</sup>، في الفقرة رقم (24) والتي حثت فيها دولة قطر على تجميع بيانات بصورة منتظمة عن العنف ضد النساء والفتيات، ومصنفة حسب العمر، والعلاقة بين الضحية والمرتكب.

كما ان قانون العقوبات القطري<sup>15</sup> لسنة 2004، يحظر ارتداء الملابس الفاضحة أو غير المحتشمة، ولم يعرف ما المنهجية التي تتعرف بها الدولة الطرف على ذلك أو تقديم معلومات عن كيفية تعريف دولة قطر للملابس الفاضحة أو غير المحتشمة، ولم يتضمن تقرير الدولة الطرف الأخير (قطر) أي بيانات عن عدد الحالات التي طبق عليها القانون وعن العقوبات الموقعة على المخالفين، فضلاً عن العقوبات الواقعة بالحبس لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، وذلك على المرأة التي تقوم بالإجهاض، بالإضافة إلى أن المادة رقم (47) من قانون العقوبات القطري تجيز العنف داخل الأسرة تحت مسمى التأديب، فضلاً عن قانون الجنسية القطري الذي يجعل من النساء غير القطريات مواطنات درجة ثانية، وهو ما يجيز عدداً من الممارسات القمعية والعنيفة ضد المرأة في دولة قطر<sup>16</sup>.

<sup>13</sup> Amnesty International, QATAR 2017/2018, Available at: <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/qatar/report-qatar/>

<sup>14</sup> U.N Docs, Available at: <https://undocs.org/ar/CEDAW/C/QAT/CO/1>

<sup>15</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون العقوبات القطري، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=26&language=ar>

<sup>16</sup> المرأة القطرية في مرمى انتهاكات "الحمدين" .. منظمات حقوقية ترفع لتميم الكارت الأحمر، م منشور على صوت الأمة، بتاريخ 14 أكتوبر 2018، ويمكن قراءة المقال كاملاً من

خلال الرابط التالي: <http://cutt.us/fSxhz>

ما زال العمال المهاجرون في قطر يتعرضون لشتى أنواع الانتهاكات، وخاصة النساء من العاملات بالمنازل، ورغم اعتماد قطر القانون رقم (15) لعام 2017<sup>17</sup>، بشأن المستخدمين في المنازل، إلا أنه ما زال أضعف من قانون العمل رقم (14) لعام 2004<sup>18</sup>، والذي يحمي فئات العمال الأخرى، وبه عدة ثغرات، إذ لم ينظم قواعد الصحة والسلامة والعطلات والأجازات، وينص قانون المستخدمين في المنازل القطري على العمل بحد أقصى 10 ساعات يومياً، في حين ينص قانون العمل على 8 ساعات عمل يومياً بحد أقصى، وأسبوع عمل بواقع 48 ساعة، كما ينص قانون العمل على تخفيض ساعات العمل في شهر رمضان إلى 6 ساعات يومياً و36 ساعة أسبوعياً، لكن لا توجد مواد مماثلة في قانون المستخدمين في المنازل، فضلاً عن أن قانون المستخدمين في المنازل ينص في المادة رقم (12) منه، على أن تتخلل فترات راحة يوم العمل، لكنه لا يحتسب فترات الراحة ضمن ساعات العمل العشرة، وأيضاً لا ينص القانون على معايير دنيا محددة للتباعد بين فترات الراحة أو مددها، في حين ينص قانون العمل في المادة رقم (73) منه، على أن تكون فترة الراحة بما لا يقل عن ساعة (ويحد أقصى 3 ساعات) وأن يتم أخذ استراحة مرة كل 5 ساعات على الأقل.

وبناء على ما سبق، تواجه عاملات المنازل الأجنبية الاستغلال وتعرضن للإساءة العنيفة من قبل أرباب العمل، وتعرضن للاحتجاز والعزل داخل المنازل، فضلاً عن مواجهتهن الصعوبات في الإبلاغ عن سوء المعاملة، وتعرضن للتحرش الجنسي، والعمل أحياناً لمدة تصل إلى 20 ساعة في اليوم، وجديراً بالذكر أن تلك الحالات تخشى إبلاغ السلطات القطرية عما يتعرضن له، خوفاً من أن يقوم صاحب العمل بإتهامها بالسرقة أو الهروب؛ لأنه يُحظر على العاملات المنزليات بقطر مغادرة المنزل الذي يعملن فيه دون إذن ممن تعاقد معهن، وإذا أقدمت إحدى هؤلاء العاملات المهاجرات على خطوة مماثلة أُعتبرن "فارات أو هاربات" ويواجهن خطر الاعتقال والترحيل إلى دولهن، وفي ظل كل هذه التشريعات التمييزية الصريحة، يخضع العاملات المنزليات للعمل القسري، والعنف البدني والجنسي، في أجواء عمل غير إنسانية تصل إلى حد العبودية<sup>19</sup>.

## التوصيات

إيماناً منا بالدور الهام الذي تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في توظيف النهج الحقوقي واستخدام آلياته وأدواته في تعزيز حقوق الإنسان، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، بما يلي:

<sup>17</sup> للإطلاع على كافة نصوص القانون رقم (15) لعام 2017، بشأن المستخدمين في المنازل، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=7312&language=ar>

<sup>18</sup> للإطلاع على كافة نصوص القانون رقم (14) لعام 2004، قانون العمل القطري، انظر:

<https://server2.kproxy.com/servlet/redirect.srv/sfw/svijpqzpz/snop/p1/LawPage.aspx?id=3961&language=ar>

<sup>19</sup> AI, SUBMISSION FOR THE UN UNIVERSAL PERIODIC REVIEW, 33RD SESSION OF THE UPR WORKING GROUP, MAY 2019, Available at:

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2297832019ENGLISH.PDF>

- إعادة النظر في تحفظات دولة قطر على الاتفاقية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والعمل على سحب التحفظات بما يضمن للمرأة القطرية المساواة في الحقوق والواجبات مع الرجل، وبما يضمن اتساق ذلك مع المواد (34) و(35) من الدستور القطري.
- التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- مراجعة كافة القوانين والتشريعات الداخلية بما يتسق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وخاصة قانون الأسرة وقانون الجنسية وقانون العقوبات والقانون رقم (2) لعام 2007، وبما يضمن الالتزام التام بتطبيق بنود الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة .
- إدراج تعريفاً واضحاً للتمييز ضد المرأة، وذلك بما يشمل الفرق بين التمييز المباشر وغير المباشر؛ تماشياً مع المادة الأولى من الاتفاقية، وأن تقوم السلطات القطرية بحظر التمييز ضد المرأة في دستورها وفي تشريعاتها الوطنية.
- تعديل القانون رقم (12) لعام 2004، والخاص بتسجيل منظمات المجتمع المدني؛ بما يضمن تسهياً في الإجراءات، وذلك لإتاحة المزيد من المساحة أمام منظمات المجتمع المدني للدفاع عن قضايا وحقوق المرأة.
- ضرورة رفع سن الزواج للفتيات، والعمل على منحها الحق في الزواج أو الرفض دون تدخل ولي الأمر، وإعادة النظر في قانون الإجراءات الجنائية، بما يضمن للمرأة القطرية الحفاظ على حقوقها وممارستها بشكل طبيعي.
- ضرورة زيادة أعداد النساء المُعينات في السلك الدبلوماسي والقضاء وجهاز الشرطة، والعمل على نشر إحصائيات قومية حول متوسط دخل المرأة مقارنة بالرجل.
- حث السلطات القطرية على تبني مشروعات وبرامج وطنية تسعى من خلالها لتغيير الصور النمطية حول المرأة، وتشجيعها على المشاركة في الحياة السياسية والبرلمانية والقضائية.
- حث السلطات القطرية على تنظيم حملات نسوية توعوية؛ لتعريفها بحقوقها وواجباتها فيما يتعلق بالحياة الأسرية والزوجية.
- ضرورة وجود آلية وطنية لجمع البيانات واعداد الحالات المُعرضة للعنف، وتطوير الآليات القانونية والقضائية بما يضمن الوصول السريع إلى العدالة، وتلقى البلاغات والشكاوى، وتوفير كافة سبل الحماية من صور العنف والإساءة.
- إتخاذ التدابير المناسبة وإصدار التشريعات؛ التي تضمن مشاركة أكثر فاعلية للمرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك تخصيص الأحزاب السياسية التمويل الكافي للحملات الانتخابية النسائية، وتوقيع غرامات مالية على عدم المُمثلين والمخالفين لتلك التشريعات.

- ضرورة عدم تجريم الإجهاض فى حالات الاغتصاب، وذلك تماشياً مع التوصية العامة رقم (24) والمتعلقة بالمرأة والصحة.
- العمل على ترجمة عقود العمل إلى لغات عمال المنازل بشكل وجوبى، ووضع حد أدنى مناسب لأجور العاملات المنزليات، وإنشاء مكتب حكومى مُلزم بتقديم الدعم والمساعدة القانونية والإنسانية لعاملات المنازل.
- إجراء تفتيشات دورية على أماكن العمل؛ وذلك للوقوف على الممارسة العملية للعنف ضد العاملات المنزليات، وإجراء تحقيقات مستمرة فى كافة الإدعاءات المتعلقة بالعنف المنزلى، ومقاضاة أصحاب العمل المُذنبين ووكلاءهم المُستغلين، وتوقيع العقاب المناسب على من يثبت صحة ارتكابه للجرم.
- ضمان حصول العاملات المهاجرات على المعونة القانونية وآليات تقديم الشكاوى، والعمل على توفير ملاجئ للضحايا مزودة بكافة الخدمات التأهيلية؛ لضمان إدماجهم فى المجتمع بشكل طبيعى.
- تدريب القضاة والمدعين والمحامين على الثقافة القانونية الداعمة لمساواة المرأة مع الرجل، وعدم التمييز على أساس الجنس.
- تعديل قانون الجنسية القطرى بما يضمن اتساقه مع الفقرتين الأولى والثانية من المادة رقم (9) من الاتفاقية المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تُمكن المرأة القطرية من نقل جنسيتها إلى زوجها وأطفالها الأجانب على قدم المساواة مثل الرجل القطرى.
- إعادة النظر فى الانضمام إلى الاتفاقية المتعلقة بمركز الأشخاص عديمى الجنسية لعام 1954، والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات إنعدام الجنسية لعام 1961.



## The Situation of Women's rights in Qatar

**Submitted to:** The Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW)

**Submitted by:** Maat for Peace, Development and Human Rights (In a consultative status with UN ECOSOC) to be posted on the CEDAW website for public information purposes;

**Submitted on:** The State of Qatar

**Date:** 28 May 2019

### Introduction

On April 29, 2009, the State of Qatar ratified the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and made reservations to articles 1, 2 (a), 4, 9 (b), 15 (a) and (b) and 16 (a). The Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women considered the first report of Qatar (CEDAW / C / QAT / 1) submitted by the State Party on November 28, 2011. The Committee issued its concluding report (CEDAW / C / QAT / CO / 1) on March 9, 2014, following its adoption at its fifty-seventh session on February 28, 2014, and submitted its second periodic report (CEDAW / C) / QAT / 2) on January 31, 2018.

In the light of this review, and believing in the important role played by civil society organizations in the promotion of human rights, Maat for Peace, Development and Human Rights (Egypt) submits this report on the State of Qatar's second periodic report to the Committee, it also presents the situation of women's rights in Qatar, and makes recommendations to the State Party in the light of the State Party's latest report to the Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.

## Discrimination Against Women in the Constitution and National Laws

Article 34 of Qatar's Constitution states that<sup>20</sup> "Citizens are equal in public rights and duties." Also, article 35 states that "People are equal before the law. There shall be no discrimination against them because of sex, race, language, or religion." However, there is no definition of discrimination in accordance with articles 1 and 2 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women. Maat for Peace, Development and Human Rights (Egypt) is deeply concerned about the existence of many discriminatory provisions in Qatar's national laws, including Family Law No. 22 of 2006,<sup>21</sup> which allows, in article (16), that a girl may marry before the age of sixteen. Furthermore, the Qatar's Nationality Law No. 2 of 1961<sup>22</sup>, which does not allow Qatari women to transfer their Qatari nationality to their children. However, the new amendments under the Permanent Residency Law, Qatari women and their husbands are not allowed to acquire citizenship. The amendment involves a explicit discrimination since it gives the right to the children of Qatari men and their foreign wives to obtain citizenship.<sup>23</sup>

In the same context, denial of the right to grant citizenship to children is what has placed Qatar among the 20 countries that still deny women the right to grant citizenship to their children on an equal basis with men, whereas it has announced its reservation to article 9 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, which guarantees women's right to transfer their citizenship on an equal basis with men. Discrimination against women undermines their equality and freedom of choice their husbands, and leads to other human rights violations, and also affects children, women and their foreign spouses, including obstruction in access to public education, health care and freedom of movement and mobility, as well as the dismantling of the family unit, within a clearly discriminatory framework that contradicts the provisions of the Qatari

---

<sup>20</sup> للإطلاع على كافة نصوص الدستور القطري، انظر: <https://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/qa/qa009ar.pdf>

<sup>21</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الأسرة القطري، انظر:

[http://gulfmigration.org/database/legal\\_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%202022%202006](http://gulfmigration.org/database/legal_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%202022%202006)

6 AR.pdf

<sup>22</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الجنسية القطري، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawView.aspx?LawID=2578>

<sup>23</sup> Rothna Begum, Qatar's Permanent Residency Law a Step Forward but Discrimination Remains, HRW, Available at:

<https://server5.kproxy.com/servlet/redirect.srv/slxv/sfbs/sjkl/p2/news/2018/09/11/qatars-permanent-residency-law-step-forward-discrimination-remains>

Constitution itself, which provides for equality of rights and duties between men and women and no discrimination on the basis of gender.<sup>24</sup>

In addition, Qatar's second periodic report (CEDAW / C / QAT / 2)<sup>25</sup> has not address the right of men to divorce, while Qatari women are denied the same, as well as the default guardian in the case of divorce is the father, not the mother. Domestic violence and marital rape are not criminalized in the Qatari legislations. Moreover, Qatar's last report has not addressed the number of cases in which Qatari women have been brought before the Qatari courts to claim their rights. Qatar's Family Law No. 22 of 2006<sup>26</sup> includes discriminatory provisions relating to the right of women to divorce, and to obtain appropriate financial compensation as a result. Also, the last report of Qatar does not disclose any data or information on divorce cases in the past years, and does not explain the amount paid to women after their divorce. This amount is divided unfairly, whereas it is different for a man married to one woman and a man married to several women.<sup>27</sup>

Law No. (2) of 2007 on the Housing System in Qatar<sup>28</sup> constitutes a great challenge for Qatari women, especially widows and divorcees, because the Law on the Housing System requires Qatari women to be 35 years of age without marriage, or divorced or widowed for 5 years, or married to non-Qatari, which is an explicit discriminatory violation against women in Qatar. Under these laws and internal legislation as well as general reservations to some articles of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Qatar rejects full recognition of women's equal rights, including issues related to personal status laws, marriage, inheritance, and child custody.

---

The Institute on Statelessness and Inclusion, Upr-Info, Available at:

[https://www.uprinfo.org/sites/default/files/document/qatar/session\\_33\\_may\\_2019/3\\_institute\\_of\\_statelessness\\_and\\_inclusion\\_stmt.pdf](https://www.uprinfo.org/sites/default/files/document/qatar/session_33_may_2019/3_institute_of_statelessness_and_inclusion_stmt.pdf)

CEDAW 73<sup>rd</sup> Session, Qatar State Party report, U.N. Doc, Available at:

[https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fQAT%2fQ%2f2&Lang=ar](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fQAT%2fQ%2f2&Lang=ar)

<sup>26</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الأسرة القطري، انظر:

[http://gulfmigration.org/database/legal\\_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%2022%202006](http://gulfmigration.org/database/legal_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%2022%202006)

[6\\_AR.pdf](#)

The State of Qatar, Marriage and Divorce at 14 (2016), Available at:

[https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Population/MarriagesDivorces/2016/Analytical\\_Summary\\_Marriage\\_and\\_Divorce\\_2016\\_En.pdf](https://www.mdps.gov.qa/en/statistics/Statistical%20Releases/Population/MarriagesDivorces/2016/Analytical_Summary_Marriage_and_Divorce_2016_En.pdf)

<sup>28</sup> للإطلاع على كافة نصوص القانون رقم (2) لعام 2007، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawView.aspx?opt&LawID=2586&language=ar>

## Discriminatory Practices and Inferior Stereotypes of Women

Maat for Peace, Development and Human Rights (Egypt) is deeply concerned about the persistence of the inferior stereotypes in the Qatari society towards women and their roles in the family and society. According to the Qatari Family Law No. 22 of 2006,<sup>29</sup> article 101 provides for “khul” (redemptive divorce), but the husband shall be compensated rather than the wife, which means that the wife pays the husband for her freedom. In addition, the second periodic report of Qatar (CEDAW / C / QAT / 2)<sup>30</sup> has not disclosed any information about the percentage of the amount of compensation or about the proportion of the amount of compensation from the monthly income within the national community. The report, also, has not specified neither the criteria used by the authorities to determine the amount of compensation to be paid by the woman, nor the measures taken by the authorities to reduce the amount of khul 'compensation that women are supposed to pay.

The Qatari Constitution, in articles 34 and 35, stipulates equality between men and women in rights and duties and equality before law, however, Qatari women continue to suffer explicitly from all forms of discrimination in the public and private sectors, as well as gender bias stereotypes. Qatar's last report has not explained the measures taken by Qatar to overcome these discriminatory stereotypes. Domestic workers face the same discriminatory stereotypes as well as the violence they are subjected to. The second periodic report of Qatar (CEDAW / C / QAT / 2) states that Qatari women have held several leadership positions in Qatar, but it does include updated information or data on the full number of women in the Shura Council, the police, the judiciary and the diplomatic sector. The State Party's report (Qatar) also shows that the number of women candidates in the elections to the Central Municipal Council has declined significantly and that the State has taken no measures to ensure an enabling environment for women in which women's rights organizations could operate freely.

---

<sup>29</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الأسرة القطري، انظر:

[http://gulfmigration.org/database/legal\\_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%202022%2020](http://gulfmigration.org/database/legal_module/Qatar/National%20Legal%20Framework/Rights%20and%20Obligations/3.1%20Family%20Law%202022%2020)

[06\\_AR.pdf](#)

CEDAW 73<sup>rd</sup> Session, Qatar State Party report, U.N. Doc, Available at:<sup>30</sup>

[https://tbinternet.ohchr.org/\\_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolNo=CEDAW%2fC%2fQAT%2fQ%2f2&Lang=ar](https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolNo=CEDAW%2fC%2fQAT%2fQ%2f2&Lang=ar)

Qatar's Family Law No. 22 of 2006, in articles 26, 75, 171, 173, 176, 178, 180 and 183, involves further violations and discrimination with respect to guardianship of children, whereas the important decisions relating to the child's life are taken by the father alone, and he has the right to custody after the divorce. Divorced Qatari women lose custody of their children if the child reaches 13 years of age for a male and 15 years of age for a girl, or if a woman marries another man. The same applies to obtaining a passport, whereas the nationality is a subsidiary of the Qatari father, according to Qatar No. (2) of 1961.<sup>31</sup> The latest report of the State Party (Qatar) presents no reason why the Qatari women loses custody of their children. In June 2017, the Committee on the Rights of the Child urged the authorities to investigate crimes related to gender-based violence and to bring the perpetrators to justice. However, discrimination against women is still exercised in law and practice. Personal status laws continue to discriminate against women in relation to marriage, divorce, inheritance, custody of children, nationality and freedom of movement.<sup>32</sup>

## Violence Against Women in Qatar

Maat for Peace, Development and Human Rights (Egypt) expresses its deep concern about the loopholes in the Qatari legislation on violence against women, especially with the absence of legislations criminalizing violence against women in the family and marital rape. The latest report submitted by the State of Qatar is free of any data or information about the number of cases of domestic violence or marital rape, as well as the measures taken to address the various forms of violence against women are not explained. Moreover, Qatar has not considered the recommendation of the Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women in its previous concluding observations (CEDAW / C / QAT / CO / 1), in paragraph (24), in which it urged the State of Qatar to regularly compile data on violence against women and girls, disaggregated by age, and the relationship between the victim and the perpetrator.<sup>33</sup>

<sup>31</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون الجنسية القطري، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawView.aspx?LawID=2578>

<sup>32</sup> Amnesty International, QATAR 2017/2018, Available at: <https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/qatar/report-qatar/>

<sup>33</sup> U.N Docs, Available at: <https://undocs.org/ar/CEDAW/C/QAT/CO/1>

Qatar's Penal Code of 2004<sup>34</sup> prohibits the wearing of indecent or obscene clothing, but it does not specify the methodology of determining that or information on how the State of Qatar defines indecent or obscene clothing. The State Party's (Qatar) latest report does not provide any data on the number of cases that the law has been applied on, and the penalties imposed on violators. In addition to the penalty of imprisonment for a period not exceeding three years for women who abort. In addition, article No. 47 of the Qatari Penal code allows domestic violence under the name of correction, as well as the Nationality Law, which categorizes non-Qatari women as second-class citizens, allows for a number of repressive and violent practices against women in Qatar.<sup>35</sup>

### Female Migrant Domestic Workers

Migrant workers in Qatar continue to be subjected to various types of violations, especially female domestic workers. However, Qatar's adoption of the Law No. 15 of 2017 on Domestic Workers,<sup>36</sup> it is still weaker than the Labour Law No. 14 of 2004,<sup>37</sup> which protects the categories of other workers and has several loopholes, whereas rules of health, safety, holidays and vacations are not regulated. The Domestic Workers Law provides for a maximum of 10 hours of work per day, while the Labour Law provides for a maximum of 8 hours of work per day at the rate of 48 hours per week with the exception of the month of Ramadan when the maximum working hours shall be 36 hours per week at the rate of six hours per day, however, there are no similar provisions in the Domestic Workers Law. In addition, the Domestic Workers Law provides, in article 12, for intervals during the working day, but it does not count intervals within the 10 working hours, and the law does not provide for minimum standards for the separation between the intervals or their duration. The Labour Law stipulates, in article 73, that intervals shall be at least 1 hour and shall not be more than 3 hours, also an interval shall be every 5 hours at least.

<sup>34</sup> للإطلاع على كافة نصوص قانون العقوبات القطري، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=26&language=ar>

<sup>35</sup> المرأة القطرية في مرمى انتهاكات "الحمدين" .. منظمات حقوقية ترفع لتميم الكارت الأحمر، م منشور على صوت الأمة، بتاريخ 14 أكتوبر 2018، ويمكن قراءة المقال كاملاً من خلال الرابط التالي: <http://cutt.us/fSxhz>

<sup>36</sup> للإطلاع على كافة نصوص القانون رقم (15) لعام 2017، بشأن المستخدمين في المنازل، انظر: <http://www.almeezan.qa/LawPage.aspx?id=7312&language=ar>

<sup>37</sup> للإطلاع على كافة نصوص القانون رقم (14) لعام 2004، قانون العمل القطري، انظر:

<https://server2.kproxy.com/servlet/redirect.srv/sfw/svijpqzpz/snop/p1/LawPage.aspx?id=3961&language=ar>

Consequently, foreign domestic workers are subjected to exploitation, violence, isolation in the homes of their employers, sexual harassment and sometimes they work for up to 20 hours a day, as well as they face difficulties in reporting abuse. These cases are afraid to report to the Qatari authorities what they are subjected to, as they fear that they would be reported as runaway from their employer or be accused of theft; because it is forbidden to domestic workers in Qatar to leave the house where they work without the permission of those who contracted them, and if one of these female migrant workers takes a similar step, she will be considered “runaway” and will face the risk of arrest and deportation to her country. In the light of all these explicit discriminatory legislations, domestic workers are subject to forced labour, and physical and sexual violence, in an inhumane working environment amounting to slavery.<sup>38</sup>

## Recommendations

Believing in the important role that civil society organizations play in the utilizing of human rights approaches and the utilizing of its mechanisms and tools to promote human rights, Maat for Peace, Development and Human Rights recommends:

- To reconsider the reservations of the State of Qatar to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, to work on the withdrawal of reservations so as to guarantee Qatari women equality of rights and duties with men, and to ensure conformity with articles 34 and 35 of the Qatari Constitution.
- To ratify the Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.
- To reconsider all the national laws and legislations in line with the international human rights standards, in particular the Family Law, the Nationality Law, the Penal Code and Law No. (2) of 2007, ensuring the full compliance with the provisions of the International Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women.

---

AI, SUBMISSION FOR THE UN UNIVERSAL PERIODIC REVIEW, 33RD SESSION OF THE UPR WORKING GROUP, MAY 2019, Available at: <sup>38</sup>

<https://www.amnesty.org/download/Documents/MDE2297832019ENGLISH.PDF>

- To include a clear definition of discrimination against women, including the distinction between direct and indirect discrimination in line with article 1 of the Convention, and to prohibit discrimination against women in its Constitution and national legislations.
- To amend Law No. (12) for 2004 on the registration of civil society organizations to facilitate the procedures in order to allow more space for civil society organizations to defend the issues and rights of women.
- To raise the age of marriage for girls, to work to grant them the right to marry or refuse without the intervention of the guardian, and to reconsider the Code of Criminal Procedure, so as to ensure that Qatari women maintain and exercise their rights in a natural way.
- To increase the number of women appointed in the diplomatic corps, the judiciary and the police, and to publish national statistics on the average income of women compared to men.
- To urge the Qatari authorities to adopt national projects and programs through which they seek to change the stereotypes of women and encourage them to participate in the political, parliamentary and judicial life.
- To urge the Qatari authorities to organize women awareness-raising campaigns to acquaint them with their rights and duties in relation to family and marital life.
- To provide a national mechanism to collect data and the number of cases that are vulnerable to violence, to develop legal and judicial mechanisms that ensure prompt access to justice, receive reports and complaints, and to provide all forms of protection against violence and abuse.
- To take appropriate measures and enact legislations that ensure more effective participation of women in political life, including the allocation of adequate funding by political parties to women's electoral campaigns and to impose fines for violators of such legislations.
- To not criminalize abortion in cases of rape, in line with General recommendation No. 24 on women and health.
- To mandatorily translate labour contracts into the languages of domestic workers, to set an appropriate minimum wage for female domestic workers, and to establish a government



office that is obliged to provide legal and humanitarian support and assistance to domestic workers.

- To conduct periodic inspections of workplaces to identify the practical practice of violence against domestic workers, to conduct ongoing investigations into all allegations of domestic violence, to prosecute the guilty employers and their exploiting agents, and to give appropriate punishment to those found guilty of such crime.
- To ensure that female migrant workers have access to legal support and complaint mechanisms, and to provide shelters for victims with all rehabilitation services to ensure their normal integration into society.
- To train judges, prosecutors and lawyers on the legal culture that promotes women's equality with men and non-discrimination on the basis of gender.
- To amend the Nationality Law to ensure that it is consistent with the first and second paragraphs of article 9 of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and that women are able to transfer their nationality to their foreign husbands and children on an equal basis with men.
- To reconsider the ratification of the Convention relating to the Status of Stateless Persons of 1954 and the Convention on the Reduction of Statelessness of 1961.

submission Qatar Inbox x



**Maat Peace**  
to cedaw, Mennatala, me

Tue, May 28, 5:08 PM (20 hours ago) ☆ ↶ ⋮

Dear Committee on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women,

Thank you for promoting women rights. Maat for Peace is glad to submit the attached report about Women Rights situation in Qatar in the framework of the 73th session of the committee.



Regards  
**Ayman Okell**  
General Director at Maat for Peace, Development and Human Rights  
Regional Organizing Partner (North Africa) at UN NGO Major Group- Africa  
Add : 148 Maar Helwan El Zyraei Rd, El Mathaa Sq, Hadayeq El Maadi, 4th Floor, No 41, Cairo, Egypt  
P.O.Box: 490 El Maadi | Telefax. : 00 (20) (2) 25344706 / 7 | Mobile: 00 (2) (0) 1226521170